Graduate College Journal – NU
Vol.17 -2022, No. (10)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد (17) –2022، العدد (10)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

أسباب ونتائج تصفية الإدارة الأهلية في دارفور

هارون احمد عبد الله ادم

قسم التاريخ - كلية الاداب – جامعة سنار – السودان

البريد الإلكتروني : Ocompo22@gmail.com

المستخلص

جاءت هذه الورقة بعنوان أسباب ونتائج تصفية الإدارة الأهلية في دارفور، حيث تطرقت الورقة إلي لمحة عن دارفور من حيث الجغرافيا والسكان والتاريخ ، ثم تطرقت الورقة إلي مفهوم الإدارة الأهلية وأهميتها ودورها في دارفور قبل التصفية ، كذلك تطرقت الورقة إلي أسباب تصفية الإدارة الأهلية في دارفور وبدائلها . أيضا تناولت الورقة الآثار السلبية التي خلفتها تلك العملية والفراغ الإداري والأمني التي تركتها علي مجتمع دارفور. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي ، وخلصت الورقة إلي أن أسباب ونتائج تصفية الإدارة الأهلية في دارفور تكمن في عدم الفهم الكافي لدور الإدارة الأهلية في دارفور من جميع النواحي الإدارية والأمنية من قبل الذين يدعون لتصفيتها، وأوصت الدراسة القوى السياسية بضرورة وضع اعتبار لدور الإدارة الأهلية في بسط الأمن وحل النزاعات القبلية وإرساء ثقافة التعايش السلمي بين كافة مجتمعات دارفور.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الأهلية، دارفور، السودان

المقدمة:

المتصفح والمتابع لتاريخ الإدارة الأهلية في دارفور يجدها ضاربة في جذور التاريخ منذ نشأة سلطنة الفور في عام 1445م وحتى سقوطها في عام 1916م، وقد اهتم الإنجليز بتطويرها ودعمها لما اكتشفوا فعاليتها وقدرتها في ضبط الأمن وجمع الضرائب وتنمية البلاد، فقد منحت دارفور عناية خاصة في هذا الجانب باعتبارها أحد المراكز الرئيسية لأنصار المهدية، واتساع رقعتها الجغرافية وطبيعة المهن التي يمتهنها أهلها والمتمثلة في الزراعة والرعي والتجارة ولبعدها الجغرافي عن العاصمة الخرطوم لكل هذه الاعتبارات وغيرها نمت الإدارة الأهلية Native Administration في دارفور، واستمرت على ذلك حتى جاء الحكم الوطني عام 1956م ، فوقف ضدها المثقفون السودانيون فعارضوها معارضة شرسة وأوسعوها نقداً بحسبانها تقوية للنفوذ القبلي الذي سوف يكون خطراً على وحدة السودان وتشتيته إلى دويلات، فضلاً عن الاعتراف بالقبلية سيؤثر سلباً على الحياة الثقافية والاجتماعية. بيد أن هؤلاء المثقفين اصطدموا بالواقع المرير فلم يستطيعوا الفكاك من انتماءاتهم القبلية، والمحلية والطائفية في ممارستهم السياسية والسلطة بل ذهبوا للحد الذي بدءوا يستقطبون فيه زعماء القبائل والعشائر والإدارة الأهلية لدعم أحزابهم والوقوف بجانبهم في الانتخابات البرلمانية وهكذا بدأ تسييسها ومن هنا جاء التردد في تصفيتها إلى أن تم ذلك في فترة نظام مايو الذي أصدر قراراً جمهورياً بحل الإدارة الأهلية وتصفيتها في السودان وذلك عام 1970م ومنذ ذلك التاريخ أخذت الإدارة الأهلية في التدهور في دارفور وبدأ الاستقرار الأمني في التدهور أيضاً مما أدى إلي نتائج وخيمة تعيشها دارفور الآن . تصدى الباحث لهذه المشكلة وعلاجها علاجاً علمياً ونقاشاً أكاديمياً أوضح فيه أسباب تصفية الإدارة الأهلية وحيثياته وتعدد نتائجه على المجتمع الدارفوري ككل في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بأسلوب علمي دقيق وبمنهج تاريخي يعتمد على الوثائق والكتب المرجعية والمقابلات الشخصية وبعض آراء رجالات الإدارة الأهلية الموجودين الآن.ثم توصل الباحث إلى توصيات مهمة ونتائج مهمة تستحق التأمل والفهم.

أهمية الورقة :

إن الإدارة الأهلية كنظام أهلي أو مؤسسة محلية تاريخية، عرفت منذ القدم لدى الشعوب، وفي دارفور كانت أكثر رسوخاً عند سلطة الفور، وظلت صامدة كالجبال شموخاً رغم العواصف والأنواء السياسية التي اعترت مسيرتها للقصف بها، صامدة في العهد الحديث عندما ارتفعت أصوات تنادي بتصفيتها و إلغاءها، وقد شنت عليها حرباً شواء لا هوادة فيها على المستوى القومي والمحلي ، يوجه إليها تارة التهمة بالظلم والفساد وتارة أخرى بالجهل والرجعية، وقد صاحب ذلك بعض التطورات منها الإيجابية ومنها السلبية، ألقت جميعها بظلالها على مسيرة الإدارة الأهلية، وجعلت منها رقماً هاماً يلعب أخطر الأدوار في المجتمع الدارفوري وكل السودان، ولم تستطع الحكومات الوطنية المتعاقبة تجاوزها حتى اليوم ومن هنا أتت أهمية الموضوع .

أهداف الورقة :

1- التعريف بالإدارة الأهلية وبالأسباب التي أدت إلى تصفيتها.
2- الآثار التي ترتبت على تصفية الإدارة الأهلية - والأبعاد السياسية والاجتماعية والأمنية لتصفية الإدارة الأهلية، والنتائج السلبية لقرارات التصفية، والوقوف على الآراء المختلفة حول بقاء وتطوير الإدارة الأهلية.

منهج البحث :

هو المنهج التاريخ الوصفي التحليلي عن طريق جمع المعلومات والمادة التاريخية وعرضها ثم تمحيصها وتحليلها للوصول إلى نتائج وإجابات لأسئلة البحث ووضع التوصيات .

دارفور: الموقع والسكان والتاريخ:

الموقع : تقع منطقة دارفور في أقصى غرب السودان بين دائرتي العرض (9-20 درجة) شمالاً وخطي الطول (21:50 – 23:30 درجة) شرقاً ، وحالياً مقسمة إلى خمس ولايات هي : (ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة، ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا، ولاية شرق دارفور وعاصمتها الضعين، ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي) وهي تجاور أربعة دول هي : (ليبيا من الشمال، جمهورية تشاد من الغرب، وأفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي، وجنوب السودان من الجنوب الغربي)، وتشترك في حدودها الداخلية مع عدد من ولايات السودان الأخرى، حيث تلتقي مع كردفان الكبرى في حدودها الشرقية (ولايتي شمال وجنوب كردفان) ومع الإقليم الشمالي في (ولاية نهر النيل والولاية الشمالية) في الحدود الشمالية الشرقية، وتتنوع مظاهر الحياة والجغرافيا فيها بصورة أثرت في النشاط الاقتصادي والحرفي للسكان ، ففي أقصى الشمال تحدها الصحراء الكبرى بمناخها القاسي الجاف، حيث تصل فيها إمكانية الحياة إلى الصفر في بعض المناطق لإنعدام الماء ما عدا بعض الواحات القليلة (رباح ، نازك الطيب ، 1998م ، ص 72).

السكان : تسكن إقليم دارفور العديد من القبائل التي عرفتها المنطقة عبر التاريخ وبعض القبائل الوافدة خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين ففي وسط دارفور توجد قبيلة الفور التي تسكن في قمم جبل مرة وأجزائه الغربية والجنوبية والشمالية والشرقية، وتعيش قبائل البني الحسين في كبابية، التي تقع إلى الشمال من جبل مرة، وعلى نفس الإتجاه توجد قبيلة التنجور ومعقلهم الرئيسي مدينة كفوت، والزغاوة على نفس الإتجاه، كما يوجد رزيقات الشمال (الابالة)(الزين ، محجوب عبد الرحمن ، 2012م ص 10). وفي الجنوب تقطنها قبائل البقارة وهم الرزيقات والهبانية، والبني هلبة والتعايشة والسلامات والمسيرية والبيقو، والفلاتا والبرقو ، وفي الشمال تسكن قبائل الزيادية والميدوب والزغاوة والبرتي والميما والبديات، والقرعان ، ....الخ ، وفي الغرب تسكن قبائل المساليت والقمر والتاما والزغاوة (كبقا) والأرنقا، وفي شرق دارفور تسكن قبائل البرتي والميما، البني فضل والبني عمران، والمناصرة وبعض المجموعات الصغيرة من قبائل أخرى (الزين ، محجوب عبد الرحمن ، المرجع السابق ، ص 11).

التاريخ : دارفور معروف عنها بأرض القرآن، فمنها خرج المحمل وكسوة الكعبة، وهي منارة نشر الإسلام في أفريقيا غرباً وجنوباً وشرقا ، وبالتالي مثلت تواصلاً بين العالم العربي الإسلامي والعالم الأفريقي(دعاس ، سمية، 2015م ، ص 45).

لقد حكمت سلطنة الفور الإسلامية هذا الإقليم من عام 1650م وحتى عام 1874م حيث دخلت في سلطنة الدولة العثمانية التي لم يدم حكمها إلا بضع سنين ثم استمرت السلطنة من بعد زوال السلطنة العثمانية تدير شؤونها، وعند قيام الدولة المهدية خضعت السلطنة لها طوال فترة الحكم المهدوي وفي نهاية الدولة المهدية وزوالها على أيدي الإنجليز سنة 1898م، استقلت السلطنة للمرة الثانية على سلطانها علي دينار والذي ظل يحكم دارفور حتى مقتله وسقوط دارفور تحت الحكم الإنجليزي المصري سنة 1916م كآخر منطقة تنضم لدولة السودان.

لم تشهد منطقة دارفور في تاريخها الحديث هدوءاً واستقراراً معتبراً، فابتداءً بحروب الزبير باشا على المنطقة عام 1874م، ثم الثورات المتتالية على حكمه، وثورة أبو جميزة على الدولة المهدية عام 1888م، ثم ثورات الفكي عبدالله السحيني عام 1921م والسلطان هارون تورينا بجبل مرة ومادبو بالضعين، والبقارة ضد الحكم الإنجليزي، ثم الانتفاضات في فترة الحكومات الوطنية المتمثل في كل من تنظيم سوني وحركة اللهيب الأحمر وانتفاضة الفاشر سنة 1981م وحركة بولاد الأمين العام للجبهة الإسلامية في دارفور عام 1991م ثم الحركات المسلحة في 2003م، وهذا فضلاً النزاعات القبلية والانفلات الأمني والصراعات الإقليمية (حسن ، إدريس عبد الله ، 1994م ، ص 55).

مفهوم الإدارة الأهلية:

لقد توصل كل من أفلاطون وأرسطو والفارابي وغيرهم من الفلاسفة أن الإنسان لا يستطيع العيش على إنفراد ، فهو مخلوق اجتماعي بالفطرة ، وهذه الفطرة الاجتماعية تهئ للبشر التعاون ، وتكون أعمال الحياة

الضرورية قسمة فيما بينهم ، قال تعالى : (أهم يقسمون رحمة ربك ، نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون) (سورة الزخرف الآية 32).

وسعي الإنسان إنساناً لعدم صبره على الوحدة والتوحش ، وسعيه الحثيث إلى الأُنس ، فهو يشعر بالضعف والشوق والحاجة إلى الآخرين عندما يكون منفرداً ، ويشعر بالسعادة والقوة والأمن عندما يكون في جماعة

المفهوم العام للإدارة الأهلية :

فالإدارة الأهلية هي النظام الذي يتبع تخطيطه من المؤسسات القبلية التي توارثتها القبائل والتي تطورت بطريقة دستورية لتساير نظام الحكم المحلي في إطار يتماشى مع التقاليد والعادات خاضعة في ذلك لبعض التعديلات والتغييرات البسيطة التي يدخلها الساسة تماشياً مع المبادئ الأساسية ، كذلك هي امتداد طبيعي للنظام القبلي الذي وجد حسب ظروف الاستقرار الجماعي للقبائل المختلفة ، وطوره البريطانيون ليجعلوا منه جهازاً أهلياً ومحلياً عليه الاضطلاع بمهام تنظيم حركة الأفراد والمجموعات القبلية بحيث يتم بسط الاستقرار والأمن وحماية البيئة المحلية اجتماعيا واقتصادياً وفق الموروثات ، وبصلاحيات إدارية وأمنية وقضائية مستمدة من السلطة المركزية الحاكمة تخويلاً أو تفويضاً(عوض ، علي عبد الباسط كرم الله ، مذكرة عن نظام الإدارة الأهلية وتطورها في السودان ، دار الوثائق القومية ، 1998م)

أهمية ودور الإدارة الأهلية:

لا شك أن الواجب الأول لأية دولة هو الحفاظ على أرواح مواطنيها وحماية ممتلكاتهم ، وذلك بإقامة العدل الذي يردع المجرم ويحفظ الحقوق ، ورجال الإدارة الأهلية هم القادة المحليون الذين تعتمد عليهم الحكومة في أداء كثيراً من المهام في المجالات المختلفة خاصة عند المجتمعات الريفية في القرى والفرقان والشبه ريفية كالمدن الصغيرة النامية أو حديثة النشأة (عوض ، محمد شريف ، 1991م ، ص 43). فتأتي أهمية الإدارة الأهلية في أنها تساهم بدور كبير في مسؤولية حفظ الأمن واستتبابه وخاصة في الأرياف والمناطق النائية عن أماكن تواجد المسئولين الحكوميين كالشرطة والقضاة تقع على عاتق الإدارة الأهلية كلٌ في حدود دائرة مسؤوليته ، فعليه أن يعمل على منع ارتكاب الجرائم والتبليغ عند وقوعها ، والقبض على الجناة وملاحقتهم واتخاذ الإجراءات اللازمة مثل تقديمهم إلى المحاكمة ، كما عليه إحضار الشهود في التاريخ المحدد أو إخطارهم به للمثول أمام القاضي للإدلاء بشهاداتهم (عوض ، علي عبد الباسط كرم الله ، مصدر سبق ذكره ، ص 97).

الإدارة الأهلية قبل التصفية:

كان رجل الإدارة الأهلية رمزاً لسيادة السلطة وبسط هيبتها في إطار إدارته ودائرة اختصاصه وكان محوراً لتطلعات قبيلته ، وميزان العدالة بين أفرادها دون تحيز أو محاباة ، وهو الملجأ والملاذ لأتباعه ومن هم في بلده - من الوافدين - عند المحن والشدائد ، وكانت الدولة تدعمه لتوطيد هذه المكانة ، وتسعى لتذليل الصعاب التي تعترض أو تعرقل أداءه لمهامه . واعتمدته ممثلاً عنها في شؤون قبيلته، ولقد كان يجمع بين السلطتين الإدارية والقضائية ، ومسئولا لدى شخص واحد هو مفتش المركز الذي يؤيد أو يلغي ما يصدره من أحكام أو قرارات ، وذلك على ضوء المصلحة العامة المتعارف عليها دون إحكام النصوص القانونية ، فالقضاء الأهلي يعتمد على العرف، وهذا هو الذي قاد إلى أن تكون تبعية رجل الإدارة الأهلية للجهاز الإداري التنفيذي وليس الجهاز القضائي، ومنبع ذلك يعود إلى طبيعة اختصاصه بمعرفة عادات وتقاليد منطقته والقضاء الأهلي أكبر من مجرد سلطات قضائية ، فقد بدأ القضاء الأهلي والإدارة الأهلية وجهين لعملة واحدة وبمعنى آخر فالقضاء الأهلي بمثابة الروح للإدارة الأهلية التي بمثابة الجسد، ولا حياة لجسد بدون روح ، كما لا يوجد إداري أهلي فعال بدون قضاء وهذا ما عبر عنه المهتمون بالإدارة الأهلية بقولهم : (الإداري الأهلي بلا قضاء أهلي كالدابي بلا سم) (ابراهيم ، أحمد محمد ، 2007م ، ص 251).

يرى الباحث أن الإنجليز هم الذين حولوا تبعية القضاء الأهلي من الجهاز الإداري إلى الجهاز القضائي قبل مغادرتهم السودان لأسباب سياسية ذات علاقة بسودنة الوظائف ، ونسبة لعدم توفر من هم أهل لسودنة الجهاز القضائي من السودانيين في ذلك الوقت بقي الجهاز في يد الإنجليز إلى حين ، وكان الهدف من هذا التحويل هو إبقاء شيء من النفوذ الإنجليزي بعد الاستقلال عن طريق الجهاز القضائي ونظام الإدارة الأهلية وهذا طبق في كل المستعمرات الإنجليزية والذي صار يعرف اليوم في المستعمرات البريطانية بالتبعية الإدارية والسياسية . أما الفرنسيين فقد أبقوا النفوذ الفرنسي عن طريق الجهاز الثقافي الذي يعمل على طمس الهوية الثقافية لشعوب تلك المستعمرات واستبدالها بالثقافة الفرنسية بالإضافة إلى إضفاء الطابع السياسي .

أسباب تصفية الإدارة الأهلية في دارفور:

جاءت حكومة مايو 1969م إلى كرسي الحكم وفي ذهنها خلفيات الصراع بين القوى السياسية السودانية إبَّان عهد أكتوبر 1964-1969م ، فعملت على تقويض أركان اللعبة السياسية التي كانت تستند عليها الأحزاب الطائفية ، وكانت أولى تلك الأركان مؤسسة الإدارة الأهلية القاعدة المتينة للأحزاب الطائفية وخاصة حزب الأمة في دارفور ، والحزب الاتحادي الديمقراطي في الشرق ، فكان أن بادرت بإحداث أو تغيير إداري ذو أثر كبير على نظام الإدارة في السودان في تاريخه الحديث والمعاصر ألا وهو قرار تصفية الإدارة الأهلية الذي بدأت خطواته قبل مجيء ثورة مايو وذلك عندما أرسل مجلس الوزراء في 1965/1/22م قرار مؤرق بنمرة 206 الذي أوصى بفصل القضاء عن الإدارة الأهلية وكلف السيد رئيس القضاء بتنفيذه وعلى أن يقدم مشروعاً يبين فيه الأماكن التي يمكن أن يعين فيها قضاة مختصين ، والأماكن التي يمكن أن يعين فيها مجالس قضاة والتكاليف المالية اللازمة لتنفيذ المشروع وتوقيت التنفيذ ، هذا القرار تعرض لمواجهة قوية وانتقادات واسعة عندما نشرته الصحف وتوالت الشكاوى والاحتجاجات إلى وزارة الحكومة المحلية خاصة من أجهزة الدولة المتأثرة بهذا القرار (لجنة تصفية الإدارة الأهلية ، دار الوثائق القومية 1965م). صدرت العديد من المذكرات بخصوص هذا القرار منها على سبيل المثال مذكرة وزير المالية والاقتصاد الذي أقر بمبدأ تأييده للفصل ، لكنه يخالف رئيس القضاء في التأميم لعدم إمكانية تنفيذه في مناطق كثيرة وضرورة بحث أحوال كل منطقة على حدة وإصدار قرار بشأنها . وأن فصل السلطات سيؤدي إلى تدهور الإدارة والأمن وتحصيل الضرائب والحفاظ على العلاقات الطيبة في الحدود بين القبائل وفي المراعي وموارد المياه وغيرها من النقاط المهمة(مذكرة وكيل وزارة المالية ، دار الوثائق القومية 1967م)

وفي الثامن من يونيو 1970م تم إرسال خطاب سري من عضو مجلس قيادة الثورة وزير الحكومة المحلية الرائد/ أبو القاسم محمد إبراهيم إلى محافظي المديريات بتصفية الإدارة الأهلية في مديريتي دارفور وكسلا في مدة أقصاها الثلاثون من يونيو 1970م ، وذلك بموجب القرار رقم (299) الذي صدر من مجلس الوزراء بتاريخ الأول من سبتمبر 1969م ، ولم يتم التنفيذ حينها لعدم توفر البديل في الإدارة والأمن(بيان من وزير الحكومة المحلية بتصفية الإدارة الأهلية 1971م).

ومن أهم أسباب تصفية الإدارة الأهلية الآتي :

1/الحد من التسلط الفردي لبعض زعماء القبائل.

2/ إتاحة الفرصة لمشاركة أفراد القبيلة في إدارة شؤون مواطنيهم .

3/ تحقيق التماسك الإقليمي مما يذيب النظرة القبلية الضيقة.

4/ تهيئة المناخ لإجراء التصفية النهائية بعد هذه المرحلة (الزين ، محجوب عبدالرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص 75).

يرى الباحث أن قرار تصفية الإدارة الأهلية في مديريتي كسلا ودارفور ليس الهدف منه إنهاء التسلط الفردي وفتح باب المشاركة للجميع وإرساء التماسك الاجتماعي بين مكونات تلك المديريات وإنما هي سياسة مدروسة من حكومة مايو للقضاء على النفوذ الطائفي في السودان عامة وفي معاقلهم الرئيسية (كسلا ودارفور) خاصة بعد أن تمكن النميري من حل كل التنظيمات السياسية والنقابية وأصبح بالسودان تنظيم سياسي واحد فقط هو الإتحاد الاشتراكي السوداني الذي يرأسه جعفر النميري . لم تأت قرارات التصفية للإدارة الأهلية في المناطق المتقدمة ، وتطويرها وديمقراطيتها في المناطق المتخلفة فقرر المجلس تصفية الإدارة الأهلية في مناطق الوعي والاستقرار (المتقدمة) والاستغناء عن وظيفتي الناظر وشيخ القبيلة من الناحية الإدارية في الأماكن التي شملها الاستقرار والوعي ، وعندما تخلو وظيفة العمدة أو الشيخ تملأ بالتراضي وإذا لم يتحقق ذلك يتم بالانتخاب المباشر ذلك بعد أن يوافق ممثل الحكومة على المرشح الفرد أم على قائمة المرشحين إذا كانوا جماعة وذلك وفق اللوائح التي تحدد الإجراءات وأهلية المرشحين (خطاب سري من وزير الحكومة المحلية لمحافظي المديريات بتصفية الإدارة الأهلية 1970م).

أما المناطق التي لم تشملها التصفية فهي المناطق التي لم يكن بها الاستقرار والوعي متوفرة وهي مناطق الرحل ، فقد حرصت الحكومة على تقدمها وتطويرها بالقدر الذي ثبت في مشروع تنمية الريف واستقرار الرحل وأشباههم وأصبح الوضع الهرمي للإدارة الأهلية الحالي ضرورياً ، على أن يقرر الحكم تنظيم جهاز الإشراف والرقابة بما يضمن العدالة وحسن الإدارة ، وعدم استغلال النفوذ مع وضع نظام يكفل تطوير الإدارة الأهلية(خطاب سري ، نفس الوثيقة) .

ومن أهم المناطق التي تم استثناؤها من قرارات التصفية هي جنوب دارفور حيث أبقت على ناظر التعايشة للترحال ومتاخمة الحدود الدولية (أفريقيا الوسطى) وعمد الرزيقات والهبانية والبني هلبة والمسيرية ، كما تم استثناء ثلاثة شراتي بالمقدومية الجنوبية وذلك للتخلف والبدائية ، وفي شمال دارفور تم الإبقاء على العمد والمناديب نسبة للبدائية وصعوبة المواصلات

وكثرة الجرائم ، وكذلك الإبقاء على رئيس إدارة كوبي السلطان بشارة دوسة ووكيله السلطان حسين برقو سلطان الزغاوة كبقا وكذلك سلطنة دار مساليت لوقوع المنطقة في حدود دولة تشاد (بيان من وزير الحكومة المحلية بتصفية الإدارة الأهلية 1971م).

يرى الباحث أن قرار تصفية الإدارة الأهلية كان قراراً ذو أثر عميق في البينة الاجتماعية و الأمنية لمجتمع دارفور ، لما لها من دور تاريخي إمتد لقرون عديدة ، بالنظر إلى ذلك الدور التاريخي وتطوره تبرز لنا أهمية تلك المؤسسة الخاصة وأن بديلها لم يكن جاهزاً ولم تكن له الخبرة والدراية والقبول من المجتمع المحلي ما يؤهله ليحل محل تلك المؤسسة العريقة والتي تناسب أحوال المجتمع الريفي وتنسجم مع بنيته الاجتماعية التقليدية بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب علاقات تلك القبائل مع بعضها ، ورغم أن ذلك القرار قد أتاح أكبر فرصة للمشاركة في قيادة تلك المجتمعات من جانب أفرادها إلا أن المعينات الضرورية لتلك المشاركة لم تتوفر ، وعليه فإن الفراغ الذي نتج عن غياب الإدارة الأهلية لم تستطيع أن تملأه الأجهزة البديلة له وبالتالي تراكمت العديد من السلبيات على مرّ السنين والتي أدت في النهاية إلى خلخلة البنية الاجتماعية والواقع الأمني لدارفور الذي جعلته ينزف حتى يومنا هذا .

بدائل الإدارة الأهلية بعد تصفيتها :

أوجدت حكومة مايو العديد من البدائل للإدارة الأهلية بعد تصفيتها حيث أنشأت المجالس القضائية والمجالس الإدارية ومجلس الأجاويد والحكم الشعبي .

أولاً : المجالس القضائية والمجالس الإدارية :

كانت المجالس الإدارية هي البديل للإدارة الأهلية بينما كانت المجالس القضائية هي البديل للمحاكم الأهلية ، وكانت صفة المجالس الإدارية أن تكون ثابتة لا تتغير مع توسيع قاعدة المشاركة وأن تكون عضويتها من خمسة أشخاص كحد أدنى من المواطنين الصالحين ، أما صفة المجالس القضائية فهي أن تتكون عضويتها من خمسة أشخاص ولا يزيدون على اثني عشر شخصاً وتكون الرئاسة دورية بين أعضائها لمدة شهر وأن ترفع تقاريرها قبل نهاية مارس 1970م (ابوسليم ، محمد إبراهيم 1992م ، ص 228).

ثانياً : مجلس الأجاويد :

لقد أرادت سياسة مايو إبعاد كل الزعماء القبليين الذين يتمتعون بنفوذ وتأثير على قبائلهم واستبدالهم بآخرين لهم الرغبة في ممارسة تلك المهام وبذلك قد تكون أبعدت القيادات القبلية ذات الولاء السياسي الطائفي ، حيث تضمن مجيء قيادات جديدة تدين لها بالولاء ، كانت سياسة مايو تقضي بتأسيس قاعدة جديدة من القيادات الشعبية المحلية بكل مديريات السودان ، وقد ركزت على تحقيق هذا الهدف عبر العديد من الوسائل نذكر منها توصيات لجان الأمن بالمجالس المختلفة بدارفور والتي تم اعتماد تلك التوصيات التي رفعتها إلى محافظ دارفور . فقد اجتمعت لجنة الأمن بمنطقة كتم بشمال دارفور بتاريخ 1970/10/18م ، وأقرت ما جاء في خطاب المحافظ وذلك بتقديم قائمة ضافية تحوي جميع الوظائف التي تمت تصفيتها بتلك الجهات من كافة رؤساء الإدارات الأهلية بشمال دارفور ابتداءً من مقدوم كتم مروراً بإدارات الزغاوة وبني حسين ودار قيا (كبكابية) والبرتي والميدوب والزيادية وقد أوصت اللجنة بتكوين مجالس للأجاويد بتلك المناطق بدلاً عن الإدارات السابقة وتم إرفاق ملفات شخصية للمرشحين الجدد بها كافة البيانات الشخصية عنهم وقد جرى ذلك في بقية أنحاء دارفور في التصديق على توصيات لجان الأمن وتأييد واعتماد تعيين المجالس القضائية والإدارية ولجان الأجاويد (حسن ، إدريس عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص 65).

ثالثاً : الحكم الشعبي المحلي :

مضت حكومة مايو في إرساء قواعد جديدة للإدارة الأهلية وفق فلسفة مزجت فيها بين العمل الإداري والممارسة السياسية وغيرت مسمى (الحكم المحلي) والذي كان يرتكز على قانون الحكم المحلي العام 1951م الذي يعالج مسألة الحكم على مستوى المجالس وقانون إدارة المديريات لعام 1960م والذي يعالج مسألة الحكم على مستوى المديرية إلى مسمى جديد أضافت إليه صفة الشعبية ، فصار (الحكم الشعبي المحلي) والذي صارت له اختصاصات وصلاحيات واسعة ، حيث شملت كامل السلطات والصلاحيات التي كانت تتمتع بها مجالس الحكم المحلي السابقة ، فقد أعطي المجلس الشعبي المحلي حق إصدار الأوامر المحلية الخاصة بفرض الضرائب والرسوم على كافة المواطنين الذين يتبعون لذلك المجلس الشعبي حتى يتمكن من تنفيذ سياساته والتزاماته المالية (محمد ، آدم الزين ،1972م ، ص 3).

نتائج تصفية الإدارة الأهلية:

تفشي ظاهرة النهب المسلح:

ليس النهب المسلح غريباً على دارفور فهو ظاهرة قديمة لازمت المجتمعات الإنسانية في كل مكان ، فالهمبتة كانت ممارسة مقبولة لدى بعض المجتمعات القبلية الريفية السودانية كضرب من ضروب الفروسية تمارس خارج نطاق القبيلة ، ويستثمر المال المنهوب في مجالات الكرم

والضيافة ومساعدة فقراء القبيلة ، تماماً كسلوك الصعاليك في الجاهلية ، أمثال عنترة بن شداد وعروة بن الورد وغيرهما ، وقد وجدت الهمبتة التمجيد في الشعر الغنائي والأدب الشعبي وسط القبائل ردحاً من الزمن (المرجع نفسه ص 185). أما اليوم فالنهب المسلح الذي تطور من الهمبتة صار عيباً مشيناً تمقته كل المجتمعات ، فالنهب المسلح اليوم لا علاقة له بالهمبتة من حيث الأدبيات ، فالناهب اليوم لا يفرق بين قريب ولا بعيد من حيث صلة الدم خاصة عند نهب البصات أو الشاحنات وكم من عصابة قتلت ونهبت أحد أقرباء فرد من أفرادها (عبدالكريم ، محمد الفضل ، 1997م ص 3).

تعود جذور النهب المسلح إلى الهمبتة التي ينظر إليها الناس في بعض المجتمعات بالنبل لما يتمتع به أفرادها من سلوك نبيل كالشجاعة والجراءة والكرم بينما ينظر المجتمع إلى قطاع الطرق بالخسة والجبن لتخفيهم تحت ستار الظلام ، أو وراء سواد الغابات ومباغتة الضحايا والاعتداء عليهم من الخلف ثم خطف أموالهم والهروب . وبتطور المجتمعات المحلية في دارفور بسبب التعليم والاتصال بالمجتمعات الأخرى والاحتكاك معها والتأثر بثقافتها تغيرت نظرة المجتمع نحو ظاهرة الهمبتة ، وفي الوقت نفسه تحولت هذه الظاهرة إلى ظاهرة جديدة وهي ظاهرة النهب المسلح التي جمعت الصفات الخسيسة للهمبتة وقطع الطريق من تخفي وقدر ومباغتة واستخدام الأسلحة الحديثة من على البعد (ابراهيم ، أحمد محمد أحمد ، 2008م ، ص 186).

كان لرجال الإدارة الأهلية دور إيجابي في الحد من ظاهرة الهمبتة وقطع الطريق، لأن وقوع حادث منها يجد العناية القصوى من رجال الإدارة الذي وقع الحدث في دائرته الجغرافية وقد يهب نفسه عند الأحداث الكبيرة كالقتل أو أخذ أموال كثيرة ويتعقب الجناة ليس إلى خارج حدود إدارته بل إلى خارج حدود الوطن أي الدول المجاورة كتشاد أو أفريقيا الوسطى . ولكن مع إعلان تصفية الإدارة الأهلية وتصفيتها بالكامل في بداية السبعينات بدأت الأحوال الأمنية تتدهور بسبب العوامل الطبيعية المتمثلة في الجفاف والتصحر التي ضربت (دارفور) في مناطقها الشمالية ، وحدوث الهجرات إلى الركن الجنوبي من الإقليم واختل الأمن تماماً بسبب غياب الإدارة الأهلية ، وبدأت عمليات النهب المسلح في الظهور بشكل منظم في نهاية عام 1974م أي بعد أربعة سنوات من تصفية الإدارة الأهلية فوقعت العديد من الأحداث التي قامت بها جماعات النهب المسلح نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مثل حادثة على مشارف بلدة كبكابية عام 1982م وحادثة منطقة (ساقا) التابعة لزالنجي عام 1983م ، حادثة (الدونمكي بويابة دريسة) وحادثة (قريضة أم ضل) جنوب دارفور 1987م وغيرها من الحوادث (ابراهيم ، أحمد محمد ، المرجع السابق ، ص 188).

الصراعات القبلية :

إن العلاقات بين القبائل في دارفور منذ فترة الحكم الثنائي كانت تقوم على خلفية حسن الجوار والمصالح المشتركة واللجوء إلى العرف والأجاويد عندما يحدث خلاف بين قبيلة وأخرى أو بين أفرادها وأفراد القبائل الأخرى حول الأرض أو المرعى أو السرقة أو التعدي والتسبب في الأذى الجسدي أو أي خلاف آخر ، وكانت قمة التصعيد هي اللجوء إلى المحاكم الأهلية لإسترداد الحقوق ، فقد كانت الإدارة الأهلية قادرة على الاضطلاع بدورها كاملاً ، وكانت الخلافات نفسها محدودة لإهتمام الحكم الثنائي بجانب الأمن ومنع إنتشار السلاح ولقلة عدد السكان وبساطة المتطلبات المعيشية والإستقرار الذي عم دول الجوار بسبب تركيز الدول المستعمرة على مسألة الأمن لذلك لم تكن دول الجوار سبباً في المشاكل القبلية ، كانت روح التسامح متفشية خلال تلك الفترة التي تمتع فيها المجتمع بقسط وافر من الإستقرار والأمن واستمر الوضع الأمني بين الثبات وعدم الثبات في ظل الحكومات الوطنية حتى وصلت إلى قمة التدهور بسبب تصفية الإدارة الأهلية في عام 1970م الذي ترك فراغاً إدارياً وأدى إلى رفع الرقابة المحلية عن المجرمين بالإضافة إلى فقدان الآلية التي تنظم علاقة القبائل مع بعضها البعض وفقاً للعادات والتقاليد والأعراف المتعارف عليها ، وفي المقابل عدم وجود أجهزة بديلة تملأ الفراغ الذي تركته الإدارة الأهلية مع الوضع في الاعتبار كبر مساحة الإقليم وتنوع قبائله وثقافاته جعل من الضرورة بمكان وجود جهاز إداري أهلي يتفهم طبيعة القبائل والأفراد (تكنة ، يوسف ، 1998م ، ص 3).

الإدارة الأهلية بعد التصفية :

بعد أن فشلت التجربة العملية لوحدات الحكم المحلي والأجهزة القضائية التي أنشئت كبدائل لمؤسسات الإدارة الأهلية ، أدركت حكومة مايو أن قرار التصفية لم يكن موضوعياً واتخذ من غير دراية ، وأنها لم توفق في طرح البدائل المناسبة ، لذلك عملت حكومة مايو على إعادة الإدارة الأهلية مع الإبقاء على قرار الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية (ابوشوك ، أحمد إبراهيم ، 1993م ، ص 12). أما الحكومة الديمقراطية (1986-1989م) باختلاف توجهات الأحزاب السياسية المشاركة فيها فقد أجمعت على ضرورة إعادة الإدارة الأهلية في ثوب جديد يتماشى مع تطلعات العصر وواقع الحال في كل منطقة على حسب مقوماتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . فوضع تصور للدور الجديد للإدارة الأهلية لسنة 1987م

مؤمناً على عودة الإدارة الأهلية وفق معايير بيئية واجتماعية تندرج عليها السلطات والاختصاصات على النحو التالي :-

1/ مناطق الرحل وشبه الرحل والمناطق الحدودية تعطى سلطات شاملة إدارية وقضائية وأمنية .

2/ المناطق الريفية المستقرة تعطى سلطات إدارية ، وشبه قضائية ، وأمنية .

3/ المدن والبلديات ومواقع الإنتاج الحديث يكتفى فيها بصلاحيات إدارية محدودة تعطى لمستوى الشيخ فقط (المرجع نفسه ، ص 14).

يرى الباحث أن هذا التقرير منح الإدارة الأهلية اختصاصات وصلاحيات تحويلية في مجال الإدارة وتفويضية في مجال القضاء ، ترجع في تبعية الأولى إلى أمانة الحكومة الإقليمية والثانية إلى رئاسة القضاء في الإقليم .

الخاتمة :

من خلال دراسة أسباب ونتائج تصفية الإدارة الأهلية في دارفور تبين للباحث جلياً أن للإدارة الأهلية ارتباط وثيق بالمجتمعات البشرية أينما وجدت وأنها فطرة اجتماعية أوجدتها الحاجة إلى التنظيم والإدارة والأمن من الحذف فالإدارة الأهلية مسألة قطرية لا يمكن تجاوزها ولكن ينبغي تحسينها وتطويرها بحيث تواكب التطور الطبيعي للحياة في كل مناحيها .

النتائج :

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :-

1- تصفية الإدارة الأهلية أضرت بالحياة واستقرارها وتسببت في جلب المشاكل من صراعات قبلية وأخرى سياسية وإخلال بالأمن وتفشي ظواهر النهب المسلح والظواهر غير الأخلاقية ، وأتاحت الفرصة لأصحاب النفوس المريضة أن يعيثوا في الأرض الفساد .

2- الإدارة الأهلية جهاز إداري في ثوب أهلي يقوم بأعمال إدارية ضخمة في كل المجالات وبدون مشقة تذكر أو معاناة وإنما يتم ذلك في إطار الحياة اليومية العادية .

3- الإدارة الأهلية مؤسسة نشأت بموجب قانون الفطرة الطبيعية الاجتماعية ولا غنى عنها.

4- تصفية الإدارة الأهلية وما ترتب عليها من ممارسات شنيعة أدت إلى غرس شعور بالغبن ضد مؤسسات الدولة الحديثة خاصة تلك التي لها صلة ببسط الأمن .

التوصيات :

1- يجب أن تخضع مسألة الإدارة الأهلية ودورها إلى دراسة متأنية يقوم بها مختصون في المجالات الاجتماعية والسياسية والتاريخية والاقتصادية والإدارية للخروج بنتائج إيجابية ومواصفات علمية لمؤسساتها وهياكلها وواجباتها .

2- يجب على القوى السياسية وضع اعتبار لدور الإدارة الأهلية في بسط الأمن وحل النزاعات القبلية وإرساء ثقافة التعايش السلمي بين كافة مجتمعات دارفور.

المصادر والمراجع

أولا :الوثائق :

1/ لجنة تصفية الإدارة الأهلية - القسم الأول - الإدارة الأهلية ، 3/1/1/ القرار رقم (206) ، السودان - الخرطوم ، دار الوثائق القومية .

2/ مذكرة وكيل وزارة المالية - الإدارة الأهلية ، دار الوثائق القومية - القسم الثاني .

3/ خطاب سري من وزير الحكومة المحلية لمحافظي المديريات بتصفية الإدارة الأهلية - أرشيف دارفور الرسمي ، مركز أبحاث دارفور ج ف .

4/ عبدالله ، علي حسن ، خطاب وكيل الحكومة المحلية للسادة المحافظين بتاريخ 1970م لجنة تصفية الإدارة الأهلية ، وثائق القسم الأول - دار الوثائق القومية ، السودان - الخرطوم ، النمرة (و ح م) 10/أ/21.

5/ عربي عبد الباسط كرم الله ، عن إتحاد الإداريين ، مذكرة عن نظام الإدارة الأهلية وتطورها في السودان – السودان - الخرطوم ، دار الوثائق القومية .

ثانيا : الرسائل :

1- دعاس ، سمية ، الصراعات والحروب الأهلية في السودان ، دارفور أنموذجاً ، جامعة محمد بن ضفيرة - بيسكرة ، كلية العلوم الإنسانية ، والاجتماعية ، قسم العلوم الإنسانية ، شعبة التاريخ ، رسالة ماجستير غير منشورة 2015م .

2- نازك الطيب رباح ، دور الحكومة المركزية والإدارة الأهلية في فض الصراعات القبلية في دارفور ، السودان - الخرطوم ، جامعة

الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة 1998م .

3- محمد شريف عوض ، الإدارة الأهلية في دارفور ، تطورها وآفاق مستقبلها ، جامعة الخرطوم ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة 1991م .

4- إدريس عبدالله حسن ، تقويم تجربة الإدارة الأهلية بولايات دارفور ، السودان - أم درمان ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، قسم التاريخ ، رسالة ماجستير غير منشورة 1994م .

ثالثا: الكتب والمراجع:

1- ابوسليم ، محمد إبراهيم ، أدوات الحكم والولاية في السودان ، 1992م، الطبعة الأولى .

2- أبو شوك ، أحمد إبراهيم ، الإدارة الأهلية بين الإبقاء والإلغاء ، 1993م ، الطبعة الأولي .

3- أحمد محمد أحمد إبراهيم ، تصفية الإدارة الأهلية ونتائجها في دارفور ، 2007م ، الطبعة الأولى .

4- آدم الزين محمد ، الحكم الشعبي المحلي ، أهدافه وأسسه ، 1972م ، الطبعة الثانية.

5- عبد الكريم ، محمد الفضل ، ظاهرة النهب المسلح ، الأسباب والدوافع ومقترحات المعالجة ، 1997م مؤتمر الأمن الشامل والتعايش السلمي لولايات دارفور ، أكتوبر 1997م .

6- الزين ، محجوب عبد الرحمن ، معالم التطور السياسي والاجتماعي والأمني والإداري في تاريخ دارفور المعاصر 1916-1989م ، 2012م ، الطبعة الأولى .

7- تكنه ، يوسف ، الآثار المترتبة على ظاهرة النزاع القبلي بدارفور ، 1998م ، الطبعة الأولي .

أسباب ونتائج تصفية الإدارة الأهلية في دارفور

هارون احمد عبد الله ادم

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 17 ، 2022م
العدد: 10

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين